



الجمهورية اليمنية

كلمة الجمهورية اليمنية

يلقيها القاضي/بدر عبده أحمد العارضه

وزير العدل

أمام

الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

التي ستعقد في مدينة أتلانتا والولايات المتحدة الأمريكية

خلال الفترة من ١١-١٥ ديسمبر ٢٠٢٣م

السيد الرئيس

أصحاب المعالي والسعادة

السيدات والساده رؤساء واعضاء الوفود

أود في البداية أن أعبر باسم وفد الجمهورية اليمنية عن شكرنا العميق للولايات المتحدة الامريكية على جهودها القيمة في تنظيم هذا المحفل الدولي الهام لاستضافتها الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الاطراف للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، والشكر موصول للمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ولسكرتارية المكتب على جهودهم الحثيثة في هذا الإطار. متمنياً ان تكلل أعمال هذه الدورة بالتوفيق والنجاح.

- السيد الرئيس

تعد الجمهورية اليمنية من أوائل الدول الموقعة على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد في العام ٢٠٠٣م وصادق عليها البرلمان بموجب القانون رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٥م وبذلك اصبحت بلادنا من الدول الاطراف في الاتفاقية وعلى نحو خاص عملية الاستعراض (التقييم الذاتي) للفصلين الثاني التدابير الوقائية والخامس استرداد الموجودات وقد بذلت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد جهود متواصلة لا نجاز تقرير الاستعراض في الدورة الثانية مع باقي الشركاء في المنظومة الوطنية للنزاهة رغم الظروف الاستثنائية التي تمر بها بلادنا بسبب الحرب والانقلاب على مؤسسات الدولة.

كما تم اختيار بلادنا الى جانب المملكة المغربية الشقيقة لمراجعة تعزيز استعراض دولة رواندا عن مدى تنفيذها للاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

- السيدات والسادة

لقد مثلت الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد احدى الصكوك القانونية المتميزة لما اتسمت به احكامها من قوه وواقعية واتاحت في نفس الوقت اطار للعمل الفعال والتعاون الدولي بين جميع اطراف الاتفاقية كونها تضمنت مجموعة من

المعايير والتدابير والقواعد لكافة الدول ولغرض تعزيز نظمها القانونية والتنظيمية لمكافحة الفساد والوقاية منه وتجريم مختلف اشكال الفساد في القطاعين العام والخاص ومطالبة الدول الاطراف بأعاده الاصول التي يتم الحصول عليها عن طريق جرائم الفساد الذي يعد احد المبادئ الاساسية المبتكرة طبقاً لنص المادة (٥١) من الاتفاقية.

اننا نتطلع في الجمهورية اليمنية على تعزيز العمل التشاركي بين الدول الاطراف في الاتفاقية خاصة في المسائل المتعلقة بالمساعدة القانونية والتقنية وتبادل المعلومات والعمل على تحسين برامج التدريب الفاعلة للموظفين المسؤولين عن منع الفساد وبناء القدرات لصياغة الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد.

- السيد الرئيس/ الحضور الكريم

لدى الجمهورية اليمنية سلطه قضائية مستقلة والنيابة العامة هيئة من هيئاته وهناك محاكم جزائية واخرى مدنية بدرجتيها الابتدائية والاستئنافية وتعلوها المحكمة العليا للجمهورية وتتبع الإجراءات الجنائية نظام اتهامي يتكون من مرحلتى التحقيق والمحاكمة.

ومنذ تشكيل مجلس القيادة الرئاسي في ابريل عام ٢٠٢٢م برئاسة الاخ الدكتور/ رشاد العليمي تم إجراء عدد من التغييرات في السلطة القضائية ومجلس القضاء الاعلى والمحكمة العليا وهيئة التفتيش القضائي وذلك بهدف تعزيز استقلالية القضاء وتعزيز مكانة المرأة في المؤسسات القضائية.

كما توجد عدد من الاجهزة الرقابية المعنية بمكافحة الفساد ويأتي في مقدمتها الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد التي تم إنشائها كأحد استحقاقات تنفيذ الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد وعلى نحو خاص المادة (٦) من الاتفاقية وهي تعمل بحسب الاختصاص في متابعة تنفيذ الاتفاقية مع بقية الشركاء في المنظومة الوطنية للنزاهة على ارساء مبدا النزاهة و الشفافية في المعاملات الاقتصادية والمالية والإدارية بما يسهم في تحقيق الادارة الرشيدة لموارد

وممتلكات الدولة والعمل على تشجيع وتفعيل دور مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة الفاعلة والنشطة في محاربة الفساد والوقاية منه وتوعية الافراد بمخاطر الفساد وتفعيل مبدا المساءلة وتعزيز الدور الرقابي للأجهزة الرقابية والقضائية والحفاظ على استقلاليتها، واستمرار عمل مؤسسات الدولة في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها بلادنا وتداعيات الحرب على كافة الأصعدة وصولاً الى استكمال عملية استعادة الدولة.

- الحاضرون جميعاً

ان ما يميز الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد عن باقي الصكوك القانونية ما تضمنته من احكام مبتكرة بعد مفاوضات شاقة اضطلعت بها اللجنة المختصة للتفاوض بشأن الاتفاقية من مقر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في فيينا خاصة في المسائل المتعلقة بمطالبة الدول بإعادة الاصول وهذه الاحكام هي الاولى من نوعها وهي تضع مبادئ اساسية وأطار لتقوية التعاون بين الدول لتعزيز قيم الأمانة واحترام سيادة القانون والمساءلة والشفافية في تعزيز التنمية.

اننا نؤكد على اهمية انعقاد الدورة العاشرة لمؤتمر الدول الاطراف وما يتضمنه جدول الاعمال من مواضيع هامة تتصل بآليات تنفيذ الاتفاقية ونؤكد ايضاً على اهمية العمل على متابعة تنفيذ القرارات التي اعتمدها مؤتمر الدول الاطراف في اتفاقية مكافحة الفساد في دورته التاسعة المنعقدة بشرم الشيخ في ديسمبر ٢٠٢١م وعلى نحو خاص في المسائل المتعلقة بتعزيز التعاون الدولي في مجال منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي بين سلطات انفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد وتعزيز التعليم والتوعية والتدريب في مجال مكافحة الفساد.

- السيدات والسادة اعضاء الوفود

نأمل ان تسفر اعمال هذه الدورة عن عدد من القرارات والمبادئ والقواعد التي ستساهم في تعزيز التعاون المشترك بين الدول الاطراف وتعزيز قيم النزاهة واعتماد المساعدات التقنية بين جميع الدول.

وختاماً تتطلع الجمهورية لتعزيز التعاون في مجالات مكافحة الفساد والوقاية منه، وإلى دعم الأشقاء والأصدقاء، وإلى دعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في بلادنا من أجل رفع الجهود والكفاءة للتصدي للتحديات التي تفرضها الجرائم المنظمة المرتبطة بالفساد، والسير ببلداننا نحو الشفافية والوصول إلى تحقيق التنمية المستدامة في شتى المجالات.

وشكراً